

المادة: ادارة المصارف

المرحلة: الثالثة

2024-2023



جامعة المستقبل

كلية العلوم الادارية / قسم ادارة الاعمال

المحاضرة السادسة

الميزانية العمومية (Balance Sheets)

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبيين ، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال المصرف) ، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال المصرف) . وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها ، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات ، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا ، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها ، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقرضة ثم رأس المال الممتلك ، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (1).

جدول (1)

الميزانية العمومية لمصرف تجاري

المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ	الموجودات (الاستخدامات)
	<u>1- الودائع</u>		<u>1- الأرصدة النقدية الجاهزة</u>
XXX	- ودائع تحت الطلب	XXX	- نقد في الصندوق
XXX	- ودائع توفير	XXX	- أرصدة لدى البنك المركزي
XXX	- ودائع لأجل	XXX	- أرصدة لدى المصارف التجارية
		XXX	- أرصدة سائلة أخرى
	<u>2- رأس المال الممتلك</u>		<u>2- محفظة الحوالات المخصصة</u>
XXX	- رأس المال المدفوع	XXX	- اذونات الخزينة
XXX	- الاحتياطيات	XXX	- الأوراق التجارية المخصصة
XXX	- الأرباح المحتجزة		
	<u>3- الأموال المقترضة طويلة الأجل</u>		<u>3- محفظة الأوراق المالية</u>
XXX	- الإقتراض من سوق رأس المال	XXX	- سندات الحكومة
		XXX	- أسهم وسندات غير حكومية
	<u>4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل</u>		<u>4- قروض وسلف</u>
XXX	-- الاقتراض من المصارف التجارية	XXX	- قروض قصيرة الأجل
XXX	- الاقتراض من البنك المركزي	XXX	- قروض طويلة الأجل
		XXX	- سلف
	<u>5- مصادر تمويل أخرى</u>		<u>5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل</u>
XXX	- التأمينات المختلفة		
XXX	- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	XXX	<u>6- العقارات والموجودات الأخرى</u>
XXX	- حسابات دائنة	XXX	- أثاث وسيارات
XXX	- أية مطلوبات أخرى	XXX	- موجودات أخرى
XXX	مجموع المطلوبات	XXX	مجموع الموجودات

وعند تحليل الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية :

أ- إن ميزانية المصرف التجاري تمثل تحليلاً لعملياته في لحظة زمنية معينة ، وتشير إلى أرصده في نقطة من الزمن ، فهي تحليل للخزين وليس تحليلاً للتدفقات أي لا تشير إلى فعاليته عبر فترة زمنية معينة .

ب- إن أية معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيماً مزدوجاً مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات ، فلو أن المصرف اشترى موجوداً من الموجودات ، فإن المصرف يكون مديناً بقيمة الموجود في جانب المطلوبات لصاحب الموجود ، ودائناً بقيمته في جانب الموجودات

ج - استناداً إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية:

الموجودات = المطلوبات

د- إن الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشتمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي:

- أرصدة لدى المصارف التجارية الأخرى.

- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل وأرصدة وصكوك مستحقة للدفع.

والسبب في ذلك هو إنها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفراً.

المطلوبات (مصادر أموال المصرف التجاري) (Liabilities)

يقصد بالمطلوبات (الخصوم) بأنها الأموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته ورأسماله ، والتي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها . وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف المالية ، ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك والقروض. ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات وكما يأتي :

أولاً : الودائع : Deposits

تعد الودائع من أهم مصادر أموال المصرف التجاري غير الذاتية ، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر المصرف ، والودائع هي :

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب) (Current Deposits)

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والذبون ، يودع بموجبه الذبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه ، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها .

ب - ودائع التوفير (Save Deposits)

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والذبون ، يودع بموجبه الذبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة ، على أن يكون للذبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، وتضع معظم التشريعات حدا أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر ، وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي.

ج - الودائع لأجل (Forward Deposits)

تمثل الودائع لأجل اتفاق بين المصرف والذبون، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف لمدة زمنية محددة ولا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل التاريخ متفق عليه ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع .

ثانياً : رأس المال الممتلك : Owned Capital

ويعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه أوتوسي عند البدء بتأسيسه أو تكوينه ، إضافة إلى احتياطاته القانونية والخاصة وأرباحه التي احتجزها أي أن :
رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الإحتياطيات + الأرباح المحتجزة.

أ- رأس المال المدفوع : (Paid - in Capital)

ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهمو المصرف بالفعل عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله ، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر ، إلا إنه من الضروري الاهتمام به ، لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم .

ب - الاحتياطات (Reserves)

وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف على مر السنين من أرباحه السنوية ، فتراكمت في صورة احتياطي ليكون بمثابة ضمان للمودعين والدائنين الآخرين ، ولمساعدته على ممارسة أعماله ، والاحتياطي على نوعين :

الأول : احتياطي قانوني (Required Reserve) وبموجبه يكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون، الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

والاحتياطي الثاني : هو الاحتياطي الخاص (Special Reserve) وبموجبه يكون المصرف مختاراً بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف ذاته .

ج - الأرباح المحتجزة (Retained Earnings)

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارده ، وهذا المصدر إضافة إلى إنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين ، فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً.

ثالثاً : الأموال المقرضة (Borrowed Money)

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى و البنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى.

أ- الاقتراض من سوق رأس المال (Borrowed From Market Capital)

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال.

وقد تأخذ هذه القروض إحدى صورتين :

- الأولى سندات طويلة الأجل (Long - term Bonds) ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي .
- أما الصورة الثانية ، فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ملاحظة: يتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

ب- الاقتراض من المصارف التجارية (Borrowing From Commercial Banks)

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضاً قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صوراً من أهمها :

- 1- اقتراض الاحتياطي الفائض
- 2- الاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء

حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدماً، وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقاً لقانون العرض والطلب .

ج - الاقتراض من البنك المركزي : (Borrowing From The Central Bank)

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضاً قصير الأجل أيضاً ، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه.

رابعاً : مصادر تمويل أخرى : (Other Financing Resources)

أ - التأمينات المختلفة: (Variable Insurance)

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب - أرصدة و صكوك مستحقة الدفع : (Payable cheques and funds)

يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

الموجودات (استخدامات أموال المصرف التجاري) (Assets)

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوئها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الأرباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحاً زهيداً ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصصة ، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها. وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

أولاً : الأرصدة النقدية الجاهزة : (Ready Monetary Funds)

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة ، وتتألف من جزءين رئيسيين :

الجزء الأول : كمية النقود الحاضرة (Present Monetary Amounts)، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، لمواجهة طلبات سحب المودعين الأرصدة حساباتهم الجارية ، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق ، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة.

الجزء الثاني: يمثل الأرصدة النقدية الدائنة (Credit Monetary Funds) ، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع ، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول.

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا.

ثانيا : محفظة الحوالات المخصومة : (Discounted remittance wallet)

وهي تمثل قروضا قصيرة الأجل ، مثل ادونات الخزينة والأوراق التجارية ، وتكون منخفضه عن فائدة الأوراق المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل.

أ- أدونات الخزينة : (Budget Allowances)

وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معيناً في تاريخ معين لاحق ، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناتج عن عدم التطابق الزمني بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية ، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة.

ب - الأوراق التجارية المخصومة : (Discounted commercial papers)

وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاثة أشهر ، وتتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم ، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق بالمناولة إذا كان لحاملها أو بالتظهير إن كانت شخصية ، فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون.

ثالثاً : محفظة الأوراق المالية (المستحقات على المصارف) : (Securities

(Portfolio)

تستثمر بعض المصارف التجارية جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تغل هذه الأوراق من دخل مرتفع وان كانت اقل الاصول سيولة ، ذلك أن حملة الأوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن ، ونتيجة لذلك فان القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق تتقلب صعودا أو نزولا وتتناسب عكسيا مع سعر الفائدة الجاري في السوق وعلى الرغم من أن الأوراق المالية هي استثمار قليل السيولة نسبيا.

وتحتوي محفظة الأوراق المالية على مجموعتين من الأوراق :

أ- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية (Government, State Establishment and Local Administrations Bonds)، أي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة ، ويعتبر هذا النوع من الأوراق المالية أكثر ثباتاً وأقل إيرادا مقارنة بالأوراق المالية الأخرى ويكون البنك المركزي مستعداً لشراؤها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة .

ب- الأوراق المالية الأخرى (Other Securities) ، وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة.

رابعاً : القروض والسلف : (Loans and Advances)

تكون القروض والسلف الشطر الأعظم من اصول المصرف التجاري وتعتبر القروض والسلف أوفر اصول المصرف اغلالاً للأرباح ، وان كانت لا تتمتع بسيولة عالية ، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تأخذه المصارف على القروض والسلف عن متوسط اسعار الفائدة التي تدرها سائر الأصول.

خامساً : صكوك وسحوبات قيد التحصيل (Cheques and Withdrawals on) (Collection)

ويعد هذا البند من بنود توظيف الأموال المهمة ، فعندما يودع احد المودعين في حسابه صكوكاً مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فوراً وقبل ان تحصل على قيمة الصك خلال عمليات المقاصة.

سادساً : العقارات والموجودات الأخرى (Premises and Other Existing) (things)

ان المصارف التجارية لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجاتها للقيام باعمالها المصرفية المعتادة ، وتتألف اهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها المصارف اموالها هي : الأبنية والأثاث والسيارات والمعدات وغيرها اللازمة لسير عمليات المصرف.

-- انتهى --